لصاحبه كذا في الجوهرة **قوله** فالقول للآمر اجماعا منقودا كان الثمن او غير منقود لانه اخبر عن امر يملك استئنافه والمخبر به في التحقيق والثبوت يستغني عن الاشهاد فيصدق قاله الزيلعي **قوله** فالقول للآمر لانه اخبر عما لا يملكه لان الميت ليس بمحل لانشاء العقد فيه وغرضه رجوع بالثمن والآمر منكر فكان القول قوله كذا في التبيين **قوله** فالقول للآمر مع يمينه لان الثمن كان امانة في يده وقد ادعى الخروج عن عهدة الامانة من كوجه كذا امر به فكان القول قوله كذا في التبيين **قوله** وكل وجه على وجهين اما ان يكون العبد حيا الخ ثابت في النسخ وفي خط المصنف وفي بعض نسخ التبيين والثابت في غالبها وكل وجه على وجهين اما ان يكون العبد حيا الخ ثابت في النسخ وفي خط المصنف وفي بعض نسخ التبيين والثابت في غالبها وكل وجه على وجهين اما ان يكون الثمن منقودا او غير منقود وكل وجه على وجهين اما ان يكون العبد حيا الخ وبه تتم الوجوه الثمانية ويظهر التفصيل الآتي قاله الشيخ ابو سليمان رحمه الله تعالى **قوله** فالقول للآمر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لانه الزام المستحق الخاسر الآمر وقالا رحمهما الله تعالى للمأمور لانه اخبر عما يملك استئنافه كما في العيني قاله الزيلعي وقال ايضا بعد ذكر المسائل الثمانية والحاصل ان الثمن ان كان منقودا فالقول للآمر في جميع الصور وان كان غير منقود ينظر فان كان الوكيل كيل

الثمن

الانشاء بان كان ميتا فالقول للآمر وان كان يملك الانشاء فالقول للمأمور عندهما وكذا عند ابي حنيفة في غير موضع التهمة وفي موضع التهمة القول للآمر اه **قوله** بل يكون للمشتري لان يعني لفلان ليس اضافة الى فلان اذ لو كان اضافة الشراء له لتوقف على قبوله ان شراء الفضولي لا يتوقف اه اذا اضافه الى غيره وصورة اضافة الشراء الى غير المشتري ان يقول بع عبدك من فلان كما في فتح القدير من بحث الفضولي كذا افاده في البحر ومن صور اضافة الشراء الى غيره بع فلانا عبدك او بعه لفلان **قوله** الا ان يسلم المشتري اليه فيكون له بالتسليم لان التسليم على وجه البيع بيع بالتعاطي وان لم يوجد نقد الثمن للعرف كذا في الكافي المختار وقال في الهجر قيد بالتسليم لانه فلانا لو قال اجرت بعد قوله للآمر لم يعتبر ذلك بل يكون العبد للمشتري لان الاجارة تلحق الموقوف دون الجائز وهذا اعتمد جائز نافذ على المشتري كذا في المعراج اه **قوله** عينين لم يذكر كشاحون فائدة التقييد بالعينين والظاهر انه اتفاقي فغير المعين كالمعين اذا نواه للوكيل او اشتراه له اه **قوله** ولم يسم ثمنا هكذا في خط المصنف وعليها شرح الزيلعي وماله مسكين وكسر قندي وصاحب البحر قال الشيخ الشلبي في شرحه وخط العيني ولم يسم شيأ اه وهو موجود في بعض نسخ الشرح للعيني قال الشيخ ابو سليمان **قوله** لان التوكيل مطلق غير مقيد بثمن معتاد الخ وكذلك ايضا مطلق عن قيد شرائهما متفرقين او مجتمعين كما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)